منظمة العمل الدولية

عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة

تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة

المكتب الإقليمي للدول العربية

النتائج الإنمائية ٢٠١٠ – ٢٠١١

عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة

تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة

النتائج الإنمائية ٢٠١٠ – ٢٠١١

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٣

الطبعة الأولى بالإنكليزية ٢٠١٢

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن أو ترجمة يجب أن يوجه إلى منشورات مكتب العمل الدولي (الحقوق والتراخيص)، جنيف (العنوان أدناه) أو عبر البريد الالكتروني: pubdroit@ilo.org. يرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

يُمكن للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة: تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة النتائج الإنمائية ٢٠١٠ – ٢٠١١

بيروت، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣

ISBN 978-92-2-619622-3 (print)

ISBN 978-92-2-619623-0 (web pdf)

Also available in English

Social justice for a new Arab era: promoting jobs, protection and dialogue in a changing region - *Developmental Results 2010-2011*

ISBN 978-92-2-126792-8

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:
ILO Publications | International Labour Office | Ch – 1211, Geneva 22 – Switzerland

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو
عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org
ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية،
الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان – القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨-١١
رياض الصلح بيروت ١١٠٧٢١٥٠
بيروت – لبنان
شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

طبع في (لبنان)

حقوق الصور محفوظة لمنظمة العمل الدولية

صورة الغلاف: عامل يجمع الطين للبناء في البحرين

من نحن

منظمة العمل الدولية هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهي الوكالة الوحيدة التي تتمتع بتركيبة ثلاثية، وتجمع بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال لإعداد معايير وسياسات العمل وتعزيز العمل اللائق في مناطق مختلفة من العالم.

ويشمل المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية كلاً من البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

ما هو عملنا

يهدف المكتب الإقليمي للدول العربية أولاً إلى تعزيز العمل اللائق للنساء والرجال في المنطقة.

يلخّص «العمل اللائق» طموح الأشخاص في حياتهم المهنية، فهو يمنحهم فرص الحصول على عمل منتج ويدر دخلاً عادلاً، ويضمن الأمن في مكان العمل بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية للعائلات وآفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي ويضمن حرية الأشخاص في التعبير عن مخاوفهم وحرية تنظيم صفوفهم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، بالإضافة إلى المساواة في الفرص والمعاملة لكلّ النساء والرجال.

يعكس العمل اللائق قلق الحكومات والعمال وأصحاب العمل، الذين يمنحون مجتمعين منظمة العمل الدولية هويتها الثلاثية الفريدة.

تضع منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الحكومات وأصحاب العمل والعمال، أجندة العمل اللائق حيز التنفيذ عبر تطبيق أربعة أهداف إستراتيجية: استحداث فرص العمل، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وضمان الحقوق في العمل.

وتُعتبر المساواة بين الجنسين واستخدام الشباب أهدافاً أساسية تعتمد عليها برامج منظمة العمل الدولية الرامية الى معالجة معدلات البطالة المرتفعة لدى الشباب في المنطقة والمستوى المنخفض لمشاركة المرأة في القوى العاملة.

برنامج العمل اللائق

بناء مجتمعات واقتصادات تتيح فرص الاستثمار وريادة الأعمال وتنمية المهارات واستحداث فرص العمل والمعيشة المستدامة.

تعزيز كل من الاندماج والإنتاجية عبر ضمان تمتع النساء والرجال بشروط عمل آمنة، تسمح لهم بالحصول على المزيد من الوقت الحر والراحة الكافية، وتأخذ بالاعتبار قيم العائلة والمجتمع وتوفر تعويضاً كافياً عن تقلص أو خسارة الدخل، بالإضافة إلى التمكين من الحصول على ضمان اجتماعي مناسب.

إنشاء مؤسسات سوق عمل فعالة ومنظمات أصحاب عمل وعمال مستقلة وفاعلة، مما يسمح بتعزيز التزام كل الجهات بزيادة الإنتاجية وإدارة علاقات العمل وبناء المجتمعات المتماسكة.

ضمان تماشي التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية واحترام حقوق كل العمال بما فيهم العاملين في الاقتصاد غير النظامي.

المحتويات

عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة ٨

استحداث فرص العمل ١٦

توسيع نطاق الحماية الإجتماعية ٢٤

تعزيز الحوار الإجتماعي ٣٠

ضمان الحقوق في العمل ٣٦

عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة

يبدو واضحاً من التغيرات التي عصفت بمنطقتنا منذ أواخر العام ٢٠١٠، أننا بتنا بحاجة إلى نموذج تنموي جديد: نموذج شامل ومستدام ومتجذر في العدالة الاجتماعية.

كشف الربيع العربي النقاب عن إرادة في إنهاء إرث من النمو الاقتصادي البطيء دام عقوداً طويلة وأنماط متجذرة من الإقصاء وعدم المساواة ومفاضلة كاذبة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى أزمة عميقة من حيث الحوكمة والمساءلة.

حان الوقت للاستفادة من إمكانات هذه اللحظة التاريخية من خلال تعزيز نموذج شامل يؤدي إلى استحداث فرص العمل اللائق في مؤسسات مستدامة ويزيد من الإنتاجية والنمو المنصف. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استحداث فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي وضمان الحقوق في العمل؛ باختصار، من خلال أجندة العمل اللائق.

أولاً، لا بد من اغتنام الفرصة لتطبيق إصلاحات ديمقراطية من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي وحرية التنظيم والمفاوضة الجماعية. ويشكل انفتاح الأنظمة السياسية فرصة لاحترام حقوق العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتؤدي منظمات العمال وأصحاب العمل المستقلة والديمقراطية والتمثيلية دوراً سمحورياً في ذلك.

ثانياً، لا بد من تنظيم الأسواق بشكل أفضل. ويمكن أن يستفيد نظام شامل من التآزر الناتج عن التعاون بين القطاعين الخاص والعام ومن حوار تعاوني بين الشركاء الاجتماعيين. وتضمن مؤسسات سوق العمل القوية وحدها المساواة في المعاملة وتسمح للعمال بزيادة حصتهم من فوائد الإنتاجية، ولا سيما النساء والشباب والعمال المهاجرين وغير النظاميين.

ثالثاً، لا بد من الاستفادة من طاقات الشباب في المنطقة إذ يتزايد عدد الشباب المتعلّم والمثقف وتتراجع طفرة الشباب في المنطقة مع تراجع معدلات المواليد. ويتطلب تعزيز فرص العمل اللائق للشباب سياسات تشجع التعليم الذكي والمهارات بما يتماشى وحاجات السوق. ولأصحاب العمل دور بارز في ذلك – خصوصاً من خلال الاستثمار في التدريب أثناء الوظيفة والتلمذة الصناعية.

رابعاً، يعتبر تأسيس أرضية للحماية الاجتماعية أساسياً في منطقة تفتقر فيها فئات كبيرة من العمال، ولا سيما العمال في الاقتصاد غير المنظم، إلى الضمانات الاجتماعية الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية وضمان الدخل.

ومن شأن أنظمة الضمان الاجتماعي المتماسكة والتي تلبي الاحتياجات على المدى القصير والطويل أن تقلص الفقر إلى حد كبير وتساهم في الاستقرار الاجتماعي.

لقد اثبتت التطورات الإقليمية الأخيرة أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب الحريات الأساسية. ويتعين على الدول العربية أن تمضي باتجاه نموذج تنموي شامل يضمن زيادة الإنتاجية وأن تتوصّل، مع مواطنيها، إلى عقد اجتماعي جديد. فذلك وحده كفيل بتلبية طموحات ملايين الشابات والشبان العرب الذين لن يرضوا بأقل من مستقبل أكثر إنصافاً وعدلاً واستدامةً للجميع.

ندى الناشف، مساعد المدير العام،
والمدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

«ستحتاج الكثير من الدول العربية إلى الدعم خلال تحولها إلى ديمقراطيات مستقرة وآمنة. ويُعتبر بناء مؤسسات سوق العمل القوية وإطلاق الحوار الاجتماعي محورياً بالنسبة إلى هذه الجهود؛ كما أن دعم الشركاء الاجتماعيين ضروري أيضاً لضمان الاضطلاع بدور أساسي في تحديد شكلهم والسياسات التي يروجون لها. وأسوة بكل الثورات الكبيرة التي عرفها التاريخ، فإن هذه الثورات عبارة عن مسارات معقدة ومتجذرة محلياً وذات طابع وطني. إلا أن هدفاً مشتركاً يجمع بينها، هدف يتمثل بالكرامة في العمل، بالصوت، وبالمشاركة وبرغبة في رؤية مجتمعات مبنية على احترام حقوق الانسان».

خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية
الاجتماع الاقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ
كيوتو، اليابان – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

منظمة العمل الدولية في الدول العربية

«يكمن الهدف الأساسي لمنظمة العمل الدولية في تعزيز فرص الرجال والنساء في الحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية، والإنصاف، والأمن والكرامة.»

خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية

حصلت العاملات الحرفيات الفلسطينيات على دعم منظمة العمل الدولية عبر منح وبرامج تدريبية، في إطار مشروع تمكين المرأة الذي يجمع ست وكالات تابعة للأمم المتحدة وبدعم من الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

دخل المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية العقد العربي للتشغيل (٢٠١٠-٢٠١١) بأجندة إقليمية للعمل وقّعها ممثلون عن منظمات العمال وأصحاب العمل من ٢٢ بلداً عربياً.

تماشياً مع الميثاق العالمي لفرص العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، تشكل أجندة العمل العربية للتشغيل إطاراً لتدخلات منظمة العمل الدولية في المنطقة خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن خلال التركيز على العمل اللائق والحماية الاجتماعية وحقوق العمال والحوار الاجتماعي والمؤسسات المستدامة، تسعى الأجندة إلى مواجهة تحدٍّ مزدوج يكمن في إنشاء أطر مؤسسية فعالة والاستجابة لآثار الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية.

تتسم أسواق العمل العربية بارتفاع معدلات اتساع القوى العاملة جراء سرعة النمو السكاني، كما تُعرف بتسجيلها لأدنى معدلات المشاركة في اليد العاملة في العالم، وبخاصة لدى النساء. وقد أدت التحولات التي عمت الدول والمجتمعات العربية إلى جعل العمالة، وبخاصة عمالة الشباب، والحوار الاجتماعي أولوية بالنسبة إلى الأجندات الوطنية.

تم تحديث برامج منظمة العمل الدولية لتتمكن من الاستجابة لهذه التطورات. وانعكس ذلك زيادةً في المساهمات الطوعية التي دُفعت للمكتب الإقليمي للدول العربية في العام ٢٠١١ وزيادة في ميزانية المكتب للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الدول المشمولة بأنشطة مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية

البحرين

العراق

الأردن

الكويت

لبنان

عُمان

قطر

المملكة العربية السعودية

سوريا

الإمارات العربية المتحدة

اليمن

الأرض الفلسطينية المحتلة

المساهمات المرصودة من قبل المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠٠٦-٢٠١١)

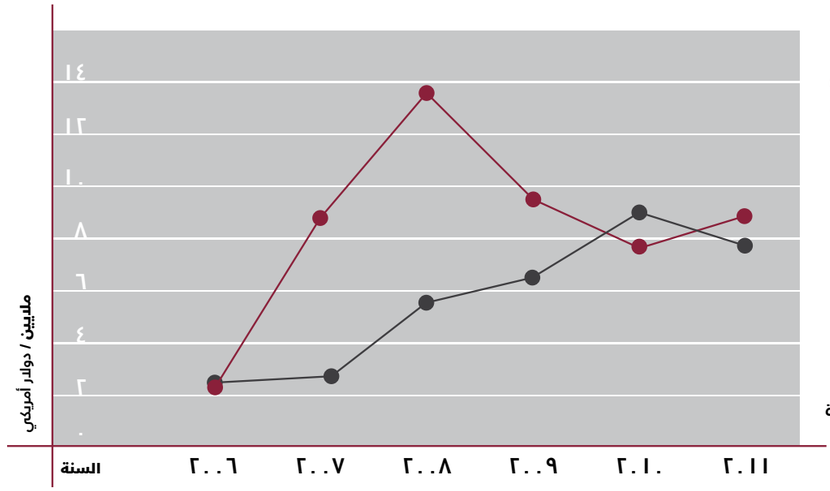

الموارد

تتألف القاعدة التمويلية لمنظمة العمل الدولية من ثلاثة عناصر:

الموازنة العادية

هي عبارة عن مساهمات تدفعها كلّ الدول الأعضاء بفعل عضويتها في المنظمة. وتُحدد مساهمات الدول بالاستناد إلى تقييم الأمم المتحدة للتوزيع. بلغت الموازنة العادية لمنظمة العمل الدولية للعامين ٢٠١٠-٢٠١١، ٧,٧٢٦ مليون دولار أميركي وحصل المكتب الإقليمي للدول العربية على ١٣,٥ مليون منها.

المساهمات الطوعية المخصصة

دعم مشاريع وبرامج محددة ذات جدول زمني واضح وتركيز جغرافي ومواضيعي محدد مسبقاً. وفي ٢٠١٠-٢٠١١، حصل المكتب على ١٥,٩ مليون دولار أميركي من المساهمات الطوعية المخصصة لمنظمة العمل الدولية والبالغة ٤٥٦ مليون (٧٠ في المائة منها جمعها مكتب بيروت). وقد شهد المكتب الإقليمي للدول العربية زيادة مضطردة في المساهمات الطوعية المخصصة منذ العام ٢٠٠٨، بمعدّل ٩,٧ مليون دولار سنوياً خلال السنوات الأربع الماضية.

المساهمات الطوعية غير المخصصة

تخصصها منظمة العمل الدولية إلى حيث تدعو الحاجة وإلى الجهة الأمس حاجة إليها بطريقة مرنة، وقد حصل المكتب الإقليمي للدول العربية على مليوني دولار من مجموعها البالغ ٥٣,٨ مليون دولار أمريكي عالمياً، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

المساهمات المرصودة من قبل الجهات المانحة في ٢٠١٠-٢٠١١

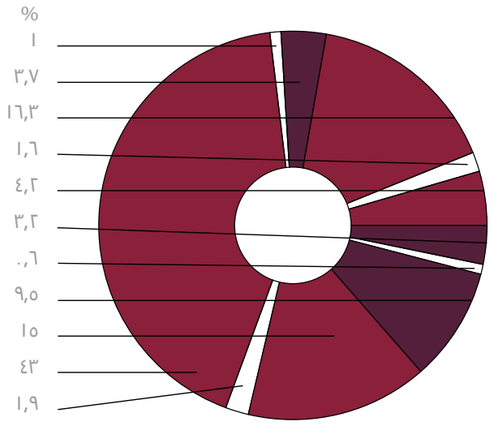

	%
النرويج	١
كندا	٣,٧
المفوضية الأوروبية	١٦,٣
ألمانيا	١,٦
المؤسسات الحكومية / الصناديق الإستئمانية المباشرة	٤,٢
الكويت	٣,٢
هولندا	٠,٦
الأمم المتحدة	٩,٥
الوكالة السويسرية للتنمية	١٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٣
القطاع الخاص / المؤسسات غير الحكومية	١,٩

مجموع الموارد من خارج الموازنة المرصودة للعامين ٢٠١٠ - ٢٠١١ ١٥,٨٣٠,٤٧٤

تصنيف نفقات التعاون التقني بحسب الأهداف الإستراتيجية (بالدولار الأمريكي)

١٢,١٩٨,٢٨٢
الإستخدام
استحداث فرص أكثر للنساء والرجال للحصول على عمل ودخل لائقين

٨٣٠,٨٠٣
الحماية الإجتماعية
تحسين تغطية وفعالية الحماية الإجتماعية للجميع

٣,٩٧٩,١٩٦
الحوار الإجتماعي
تعزيز التركيبة الثلاثية والحوار الإجتماعي

٣,٦٦٢,٧٥٣
معايير العمل الدولية
الترويج للمعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحقيقها

منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة

تضم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ٣٢ وكالة ومجموعة أممية، وهي تعمل على ضمان إستراتيجية استجابة متّسقة للتحولات الجارية والتحديات المرافقة لها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس ٢٠١١، أعدّت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إستراتيجية استجابة مشتركة للمنطقة العربية، وذلك انطلاقاً من مبادرات خاصة بالوكالات ومن خبرتها السابقة في العمل في المنطقة. وتعيد وكالات الأمم المتحدة النظر في مقاربات المساعدات الإنمائية التي توفرها، بحيث تعلق أهمية أكبر على المسائل المتداخلة المرتبطة بالحوكمة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والإنصاف، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المستدام بيئياً والشامل والمرتكز على الاستخدام.

وتُعتبر منظمة العمل الدولية، بفضل برنامج العمل اللائق الخاص بها وهيكليتها الثلاثية، قادرة ضمن منظومة الأمم المتحدة على جعل نموذج التنمية الجديد الخاص بالمنطقة مرآة للقيم الأساسية المتمثلة بالإنصاف والعدالة الاجتماعية. في الواقع، لا يمكن القيام بذلك سوى عبر معالجة التحديات الكامنة بما فيها النتائج التنموية المتفاوتة وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار المعوقات أمام اللحمة الاجتماعية، وتردي نوعية الحوكمة وضعف آليات الحوار الاجتماعي.

وفي إطار الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتعميم الاستخدام/التشغيل والعمل اللائق ضمن منظومة الأمم المتحدة، نظّم المكتب الإقليمي للدول العربية ورشة عمل إقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل تنمية قدرات منظمات العمال وأصحاب العمل بشأن قضايا الإصلاح الخاصة بالأمم المتحدة. وقد مكّن ذلك الشركاء الاجتماعيين من الانخراط مع ممثلين رفيعي المستوى عن الأمم المتحدة في نقاش حول أجندة إصلاح الأمم المتحدة وإستراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية، التي تدعو إلى اعتماد نموذج تنمية شاملة يرتكز على تجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن.

ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالعراق خير مثالٍ عن المشاركة الشاملة: وقد صممه خبراء محلّيون من الأمم المتحدة بعد التشاور مع شركاء عراقيين ومنظمات غير حكومية.

تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إعداد إستراتيجية وإطار تنموي (مشابه لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) للأرض الفلسطينية المحتلة.

ويجمع مشروع، يُموله الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بين ست وكالات بما فيها منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة للعمل على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إلى هذا، من شأن مبادرة الأمم المتحدة حول أرضية الحماية الاجتماعية، والتي تقودها منظمة العمل الدولية، تحقيق المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الاجتماعيين.

«تعترف إستراتيجية الاستجابة التي تعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بأن الإخفاقات التنموية تكمن وراء الاستياء الشعبي الذي يعمّ الشوارع العربية - إخفاقات على مستوى الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، وحقوق الإنسان، وإخفاقات في النماذج والسياسات الاقتصادية التي عززت اقتصاداً سياسياً قائم على الإقصاء وانتشار عدم المساواة بخاصة من حيث توزيع الثروة والحصول على الفرص.»

إستراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
للاستجابة وإطار العمل في الدول العربية
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

استحداث فرص العمل

تدريب مسعفات على الإسعاف الأولي في عمان

تحدد منظمة العمل الدولية للسياسات التي تساعد على استحداث فرص العمل اللائق والدخل والمحافظة على استدامتها. وقد تمت صياغة هذه السياسات في إطار برنامج الاستخدام العالمي من قبل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية – الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

معلومات أفضل من أجل سياسات أفضل

تعاني الدول العربية من نقص في بيانات سوق العمل الموثوقة، فيما تبقى المؤشرات كتلك الخاصة بالبطالة موضع جدل. يُجرى مسح فصلي أو سنوي للقوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والأردن وسوريا والعراق ولكن ليس في باقي دول المنطقة. إلا أنه لا يتم دائماً تشاطر هذه المعلومات مع مستخدمي البيانات كالوزارات ذات الصلة.

يُؤثر الضعف في جمع البيانات وتحليلها ونشرها سلباً في القدرة على رصد سوق العمل بفعالية وتوفير خدمات الاستخدام والتشغيل كخدمات التعيين والإرشاد الوظيفي والتدريب المهني واستحداث فرص العمل.

وحرصاً على تطوير إستراتيجية تشغيل وطنية مستندة إلى البراهين، ساعدت منظمة العمل الدولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في **اليمن** على إجراء أول مسح للقوى العاملة فيها منذ العام ١٩٩٩. وقد دربت منظمة العمل الدولية موظفي الوزارة – بما فيهم موظفي المكتب المركزي للإحصاء – على جمع البيانات الإحصائية وتحليلها لأغراض العلوم الاجتماعية. إلى هذا سمح المشروع للحكومة، من خلال جمع بيانات سوق العمال المحدثة وعالية الجودة ومعالجتها وتحليلها ونشرها، بتخصيص الموارد النادرة بشكلٍ أفضل لتعزيز تنوع الاقتصاد اليمني وإعادة إحيائه. ويعاني اليمن من أعلى معدلات البطالة في العالم؛ حيث تعاني أكثر من ثلث النساء المتعلمات في اليمن من البطالة.

في إطار الميثاق العالمي لفرص العمل – وهو إحدى صكوك السياسة العالمية التي تم تصميمها لتقليص الفاصل الزمني بين التعافي الاقتصادي والتعافي المقترن بفرص العمل اللائق – تمّ إعداد تقييم سريع لسوق العمل في **الأردن**. وقد نظرت وثيقة مسح قطرية في آثار الأزمة المالية والاقتصادية على الأردن ودرست الاستجابات السياساتية عبر اعتماد حافظة الميثاق كقائمة مرجعية.

على الرغم من التغيير التشريعي الذي صدر في العام ٢٠١٠ والذي سمح للفلسطينيين بالحصول على تصاريح عمل لفرص عمل محددة، لا يزال الطريق طويلاً لكسر دوامة الفقر والبطالة وانعدام الأمن في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في **لبنان**. وفي إطار مشروعٍ يهدف إلى تحسين حصول هؤلاء اللاجئين على الوظائف والحماية الاجتماعية، أجرت منظمة العمل الدولية مسحاً للقوى العاملة الفلسطينية على المستوى الوطني في العام ٢٠١١. ويهدف المسح إلى المساهمة في النقاش الوطني حول حق الفلسطينيين في لبنان في العمل عبر توليد البيانات الموحدة القابلة للمقارنة مع بيانات سوق العمل اللبنانية وسائر أسواق العمل.

«لقد عملت في المكتب المركزي للإحصاء لعشر سنوات، لكن هذه هي المرة الأولى التي نتلقى فيها تدريباً حول أساليب متقدمة لجمع البيانات وتحليلها.»

عبدالله، المكتب المركزي للإحصاء
اليمن

الشرق الأوسط

١٠,٢٪

عاطلين عن العمل في ٢٠١١

٢٦,٥٪

شباب عاطلين عن العمل في ٢٠١١

١ من ٥

نساء في المنطقة لديها وظيفة

١ من ٤

شباب لديه وظيفة

تطوير السياسات على المستوى الوطني

تعتبر سياسات الاستخدام (التشغيل) بمثابة أدوات قوية للتخطيط والتنسيق ورصد استحداث فرص العمل ضمن أطر السياسة الوطنية.

لقد تمت إعادة تفعيل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من خلال المساعدة التقنية التي قدمتها منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٠ من أجل توفير الدعم لتنفيذ سياسات سوق العمل الفعالة في **الأرض الفلسطينية المحتلة**. وتشير معدلات البطالة العالية إلى الحاجة الملحة لتطبيق تدابير تحد من الفقر وتدهور الظروف المعيشية، الأمر الذي جعل إعادة إحياء الصندوق أولوية بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية.

إلى هذا، سمح برنامج منظمة العمل الدولية لتنمية المهارات من أجل دعم توليد فرص العمل في **العراق**، ببلورة سياسة تشغيل وطنية. وتركز خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠–٢٠١٤ على الحاجة إلى توظيف المنتج، والتعليم التقني والمهني، واستحداث فرص العمل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحماية الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية في تطوير الخطة ودرّبت الفرق الوطنية الثلاثية – ممثلي العمال، ومنظمات أصحاب العمل والمسؤولين في الوزارة – التي شاركت أيضاً في تطوير خطة التنمية الوطنية.

ساعدت منظمة العمل الدولية على تطوير سياسة التوظيف الوطنية في العراق – التي تم التصديق عليها في العام ٢٠١١ – عبر توفير المساعدة التقنية وعقد سلسلة من الاجتماعات الشاملة وورش العمل التي شملت وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين والأكاديميين وسائر الجهات المعنية.

تركز كل من خطة التنمية التنفيذية **للأردن** (٢٠١١-٢٠١٣) والإستراتيجية الوطنية للتشغيل في الأردن، التي أطلقت في أيار/مايو ٢٠١١، على أهمية استحداث فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع. هذا ودعمت منظمة العمل الدولية استحداث وحدة للتخطيط الاستراتيجي والدعم السياساتي ضمن وزارة العمل، وقد وفرت تنمية القدرات حول سياسة التوظيف لموظفي الوحدة وشركائها الاجتماعيين، كما قدّمت المساعدة التقنية لتنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك تقييم برامج سوق العمل الجارية وتطوير إطار رصد وتقييم للإستراتيجية.

تعزيز الاقتصاديات الخضراء

تُعتبر الوظائف الخضراء محورية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بيئياً. في الواقع، يُعتبر تخضير الاقتصادات مع التركيز على التداعيات المترتبة على العمالة، خطوة أساسية في استجابة الأمم المتحدة الإقليمية للربيع العربي. ويشجع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، الحكومات على تطوير سياسات وتنفيذ استراتيجيات من شأنها تقليص الانبعاثات وتعزيز كفاءة الطاقة وتحسين إدارة النفايات.

وفي **لبنان**، قيّمت منظمة العمل الدولية إمكانية تحقيق وظائف خضراء في قطاعات اقتصادية أساسية، بخاصة في قطاعات الطاقة والبناء وإدارة النفايات والزراعة. وتشير المخرجات إلى وجود قدرة مهمة على استحداث فرص العمل في النشاطات الخضراء كتسخين المياه بالطاقة الشمسية والخلايا الكهروضوئية والزراعة العضوية والتسويق وتشييد المباني الكفوءة من حيث الطاقة وإعادة التدوير.

وقد دعمت منظمة العمل الدولية جهوداً لتعميم الوظائف الخضراء ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك عبر تحسين المهارات المرتبطة بالوظائف الخضراء في **سوريا**، وبخاصة لدى الشباب. وفي إطار مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، طورت منظمة العمل الدولية مواداً تدريبية وأطلقت نشاطات بناء القدرات على مستوى تشغيل وتركيب وصيانة سخانات المياه بالطاقة الشمسية لمصلحة الشباب العاطلين عن العمل.

وقد عملت منظمة العمل الدولية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على توفير مساكن آمنة وفرص معيشية للعائلات الفقيرة في **غزة**. وبالتالي، تم استحداث ١٩،٠٠٠ يوم عمل لبناء ٥٩ منزلاً وإنتاج كتل من الطين المضغوط، الأمر الذي عزز وبنجاح الوظائف الخضراء المستدامة لتحسين ظروف المعيشة. كما أجرت منظمة العمل الدولية دراسة في العام ٢٠١١ تحت عنوان «نحو بناء مستدام ووظائف خضراء في قطاع غزة» – مع التركيز على مواد البناء والطاقة والمياه.

«أنت بمثابة قاطرة لباقي العالم. والناس سيصمدون بفضل ظمائهم للكرامة والعدالة الاجتماعية»

خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية

«التغيير آتٍ لا محالة. فإرادة الشباب في الشوارع وتصميمهم سيؤدّيان بالتأكيد إلى التغيير.»

سميرة عبدالله، صحفية يمنية
الفريق الرفيع المستوى حول الشباب العربي: التطلع إلى العدالة الاجتماعية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المئة، جنيف، سويسرا – حزيران/يونيو ٢٠١١

قادة الشباب العرب يقولون لمنظمة العمل الدولية: نريد وظائف وعدالة اجتماعية

أعلن قادة الشباب العرب خلال مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠١١ أنهم متفائلون حيال توقعات آفاق العدالة الاجتماعية في خضمّ التغيرات التي تعصف بالمنطقة.

وقد تحدثوا مباشرةً في إطار مجموعة الشباب العرب الأولى من نوعها التي استضافها مؤتمر العمل الدولي، وعبروا عن آرائهم ومخاوفهم أمام رفيعي المستوى عن الحكومات والعمال وأصحاب العمل من حول العالم.

وقالت سميرة عبدالله، نائبة رئيس التحرير في صحيفة «اليمنية»، وصوتها يغصّ بفائض المشاعر وهي تصف العنف الذي يعصف بدولتها الفقيرة، «نحن بحاجة لوقوف المجتمع الدولي إلى جانبنا. نحن بحاجة لمساعدته».

وقد أجمع أعضاء الفريق القادمون من الجزائر ومصر وتونس واليمن، على ضرورة مساعدة المجتمع الدولي لهم في تحويل تطلعاتهم بتحقيق العدالة الاجتماعية إلى واقع، في منطقة يعاني فيها الشباب بنوعٍ خاص من البطالة. وقد شدّدوا وبعد موجة المظاهرات التي عرفتها المنطقة في مطلع العام، أنه قد آن الأوان لترجمة تطلعاتهم إلى واقع ملموس عبر معالجة القضايا الأساسية كالبطالة وحقوق العمل والضمان الاجتماعي.

وأضاف مروان الشريف، منسق العمال الشباب في الاتحاد العام التونسي للشغل، «لا يكفي التخلص من النظام القديم فحسب، بل علينا المباشرة بإعادة البناء»، معتبراً أنه ينبغي جعل استحداث فرص العمل أولوية في إشارة إلى احدى الشعارات الرئيسية التي أطلقها المتظاهرون: «العمل هو حق».

هذا وحثّ نزلي حسين، طالب مصري ناشط شارك في احتجاجات كانون الثاني/يناير، الأسرة الدولية على المساعدة في جهود إعادة البناء وشدد على أن «معظم المظاهرات – بما فيها التظاهرات في الدول الأوروبية – تطالب بالعدالة الاجتماعية قبل الديمقراطية» مؤكداً: «أعتقد أنه ينبغي تغيير النظام العالمي ككل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية».

استخدام الشباب في الدول العربية

شاب يعمل في مشغل لتصليح السيارات في المنامة

تبلغ بطالة الشباب العرب أكثر من ضعف المعدّل العام للبطالة، وهو بالتالي من بين الأعلى عالمياً. وقد بلغت هذه النسبة في الشرق الأوسط ٢١,١ في المائة، أي ما يناهز ضعف المتوسط العالمي البالغ ١٢,٦ في المائة. وفي الدول العربية الفقيرة التي تعاني من النزاعات، والتي تأوي حوالي ٨٠ مليون شخص، قد يبلغ هذا المعدل ٤٥ في المائة.

وفي ظلّ الظروف الفريدة التي تلقي بظلالها على أسواق العمل العربية، تركز منظمة العمل الدولية في الكثير من مبادراتها على تنمية الشباب والنساء والمهارات وريادة الأعمال، بخاصة بين الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع والنزاعات.

تعزيز المهارات وقابلية الاستخدام

في **العراق**، تم إعداد ٣٣ منهجاً دراسياً بالتشاور مع القطاع الخاص من أجل تحسين القدرة المؤسسية على إتاحة برامج تدريب عالية الجودة ومرتبطة بالسوق أمام الشباب.

هذا ودعمت منظمة العمل الدولية المكتب الوطني للتشغيل في توحيد التصنيف الوظيفي مستخدمةً معايير المنظمة الدولية للمعايير وساعدت في تحسين الخدمات المخصصة لكل من الباحثين عن عمل ولأصحاب العمل عبر بناء القدرات.

وفي جنوب **لبنان**، أسفر مشروع منظمة العمل الدولية للتعاون التقني حول المهارات في قطاع البناء عن التصديق على منهج مهني مبني على المهارات لتدريب المتعاقدين الفرعيين في الوكالة الوطنية للاستخدام. وقد تم إنشاء مركز توظيف للاجئين الفلسطينيين في صيدا لتقديم التوجيه المهني وتزويد الباحثين عن عمل بمهارات البحث عن وظيفة. هذا ويقوم المركز بإرشادهم إلى فرص العمل وبالتلمذة الصناعية وإلى الجهات التي توفر التدريب على الوظيفة.

وفي غزة، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم للأونروا في إصلاح برنامجها الخاص بالطلاب ما فوق السن الطبيعي نحو تحقيق منهج يستند إلى المهارات، والتلمذة الصناعية على نحوٍ منهج، ونحو تحسين التدريب ومنهجية التقييم.

المهارات للأشخاص المعوقين

استهدف برنامج آخر لتنمية المهارات في **الأرض الفلسطينية المحتلة** مجموعة كبيرة من الشباب الفلسطينيين ذوي الإعاقة والحاجات الخاصة الذين يتسربون من المدارس في مراحل مبكرة. وقد منحهم المشروع تدريباً مهنياً وتقنياً ودعماً لتحسين انخراطهم الاجتماعي والاقتصادي. هذا ومنحت منظمة العمل الدولية تجهيزات تقنية وإدارية إلى مركز الشيخة فاطمة للتأهيل المهني في الخليل، بتمويلٍ من البنك الإسلامي للتنمية.

وفي **عُمان**، دعمت منظمة العمل الدولية الأشخاص المعوقين عبر تقديم مساعدة تقنية لتحقيق الدمج في سوق العمل، ما يُمهد الطريق لإنشاء وكالة توظيف وتدريب وطنية، ويحسن التنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والقوى العاملة.

٢,٨٠٠

عائلة فلسطينية لاجئة، تمت مقابلتها في لبنان في إطار مسح للقوى العاملة أُجري على المستوى الوطني من قبل منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١١

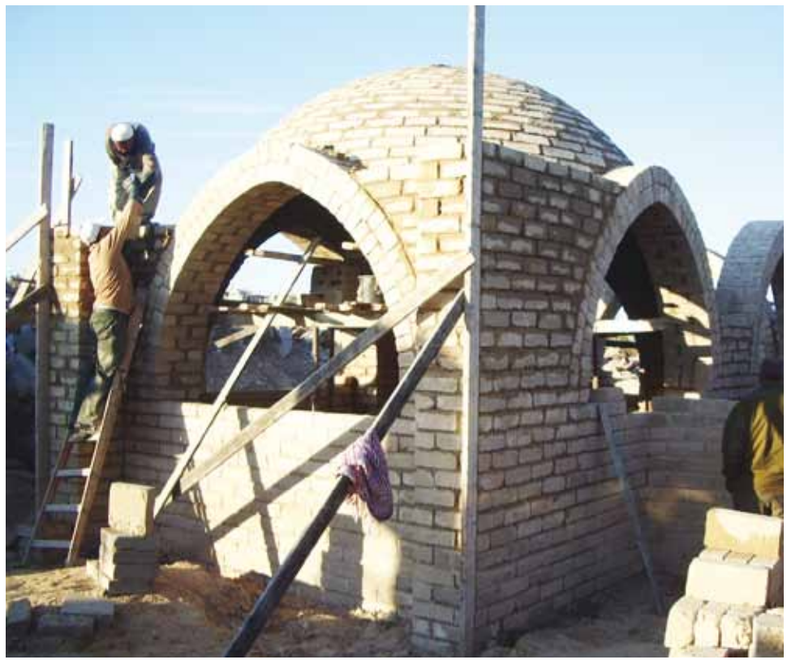

تم تشييد ٥٩ منزلاً شبيهاً بهذا المنزل في غزة عبر استخدام كتل من الطين المضغوط، في إطار مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية والأونروا من أجل تعزيز الوظائف الخضراء المستدامة لتحسين الظروف المعيشية.

تعزيز الريادة في صفوف الشباب العرب

دأبت منظمة العمل الدولية، منذ العام ٢٠٠٦، على تعزيز الريادة بين الشباب العرب عبر التعليم المهني/التقني والنظامي. في هذا الإطار، يساهم برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» التدريبي في تطوير المهارات الريادية ويعد الطلاب والمتدربين لإنشاء عملهم التجاري الخاص والعمل بإنتاجية في مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ويُعتبر إعداد الشباب للعمل للحساب الخاص وتطوير المؤسسات أساساً لجهود التعليم الوطنية في الدول العربية. وقد تمّ إدخال برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» إلى مناهج سلسلة من الشهادات في **المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وعُمان واليمن والعراق وسوريا**.

وفي العام ٢٠١١، استضاف **الأردن** أول ورشة عمل لميسري برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال»، في حين استضافت كل من العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة أولى ورش العالم العربي التدريبية لمدربي الميسرين الوطنيين الرئيسيين الذين سيتولون تعليم المدربين، في إطار برنامجها التأميمي. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان الميسرون الوطنيون الرئيسيون قد أصبحوا مُعتمدين في رام الله (٥)، العراق (٤) ولبنان (١).

أدى اتفاق أبرم بين منظمة العمل الدولية ومعهد ريادة الأعمال الوطني في **المملكة العربية السعودية**، إلى تنظيم ورش عمل توعية لعمداء الجامعات ورؤساء مجالس التدريب التقني والمهني، بالإضافة إلى ورشة عمل تدريبية لميسري «برنامج تعرف إلى عالم الأعمال»، في إطار الإعداد لبرنامج تجريبي سيطبق على المستوى الوطني.

وفي **سوريا**، حيث تم إدراج البرنامج في المنهج الوطني، تعرّف أكثر من ١٠٠،٠٠٠ طالب على برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال». وتم توسيع البرنامج في ٢٠١٠-٢٠١١، حيث تم اعتماده في المحافظات الـ١٤ جميعها، فيما سجلت ٥ منها معدل تطبيق بلغ ١٠٠ في المائة في المدارس والمعاهد المهنية. إذ شارك أكثر من ٣،٠٠٠ مدرّس ومدرّب في ورشة عمل تدريب المدربين وقد باتت ٣١٢ مؤسسة حالياً تعرض البرنامج، الذي تم توسيعه في العام ٢٠١١ ليشمل الجامعات أيضاً.

قام برنامج تجريبي تم إطلاقه في **الأرض الفلسطينية المحتلة** في ٢٠١١، بإدخال برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» في ٧ مراكز تدريب مهني تابعة لوزارة العمل، و٢٥ مدرسة تقنية وثانوية ومهنية (عامة وخاصة) تابعة لكل من وزارتي التعليم والتعليم العالي حيث تم تعليم البرنامج باللغة العربية في الصفين ١١ و١٢. وفي ختام المرحلة التجريبية، شمل برنامج تعرف إلى عالم الأعمال ١،٧٦٥ طالب فلسطيني. وقد قامت الوزارات الشريكة الثلاث، حالياً، بإدماج البرنامج رسمياً في مناهجها التدريبية الوطنية.

وفي العام ٢٠١٠، تمت تجربة برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» في سبعة مراكز التدريب المهني في جنوب **لبنان** شملت ٢١ مدرّساً محلياً، عشرة منهم تم اعتمادهم كميسرين وطنيين، و٢٣١ طالباً. وقد قدّم ١٠٠ طالب خططاً تجارية تم تقييمها في إطار مسابقات يحكم عليها ممثلون عن منظمة العمل الدولية ومنسقون وطنيون تابعون لبرنامج «تعرّف إلى عالم الأعمال». وخلال ورشة عمل نُظمت في بيروت في ٢٠١١، صدّق المشاركون على خطة تنفيذ برنامج تعرف إلى عالم الأعمال في لبنان خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. هذا وعُقد اجتماع آخر برئاسة منظمة العمل الدولية جمع خبراء ومنسقين إقليميين لمناقشة تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي والاقتصاد الأخضر والإعاقة، بالإضافة إلى إدماج موضوع العمل اللائق في حزمة برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال».

«يفضل معظم المتخرجين لدينا الحصول على وظيفة بدلاً من إنشاء عملهم التجاري الخاص. فهم يخشون غياب البيئة الداعمة للمؤسسات الناشئة.»

سوسن الرفاعي، مدير عام،
مؤسسة تنمية القيادات الشابة، **اليمن**

٨٩ في المائة من الطلاب الذين خضعوا لدورة «تعرف إلى عالم الأعمال» في سوريا في العام ٢٠٠٩، رأوا أنها مفيدة أو مفيدة جداً في إعدادهم لإطلاق عمل تجاري.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

«إن مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية هي عبارة عن جهود تُبذل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأولويات المشتركة والحلول كي يحصل الجميع على الضمانات الاجتماعية الأساسية.»

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

يفتقر حوالي **٨٠ في المائة** من السكان إلى مجموعة من الضمانات الاجتماعية التي تسمح لهم بالتعامل مع مخاطر الحياة

صياد أسماك يرمي شباكه في البحرين

تروج منظمة العمل الدولية لسياسات وتقدم المساعدة للدول كي تتمكن من توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بمستويات مناسبة لتشمل كل أفراد المجتمع. وتساهم الحماية الاجتماعية الفعالة في تحقيق نمو عادل واستقرار اجتماعي وتحسين الإنتاجية.

أرضية الحماية الاجتماعية

تحقيق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وأمن الدخل

أرضية الحماية الاجتماعية هي عبارة عن مفهوم عالمي لسياسة اجتماعية، يروج لاستراتيجيات تُرسم على المستوى الوطني بغية تحقيق حصول الجميع على حد أدنى من الخدمات الأساسية وأمن الدخل. وقد تم استحداث هذا المفهوم في العام ٢٠٠٩ لتأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم وأمن الدخل. وقد صادقت منظمة الأمم المتحدة على هذا المفهوم وكلفت منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بصفتهما وكالتين رائدتين، بتعزيز أرضية الحماية الاجتماعية.

وبعيد اعتماد أرضية الحماية الاجتماعية، عرض مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية خلال المنتدى العربي للتشغيل، التحديات التي تواجه بناء أنظمة حماية اجتماعية مناسبة في المنطقة. ويسود اعتراف متزايد بوجوب توزيع عائدات النمو الاقتصادي بفعالية وإنصاف أكثر من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق والمستدامة، واقتناع أكبر بأنه لا يمكن الاستغناء عن تحقيق حماية أكثر فعالية من الفقر. تُعزى احتجاجات العام ٢٠١١ بشكلٍ جزئي إلى غياب العدالة الاجتماعية. وينبغي تطوير برامج الحماية الاجتماعية لتساهم في تحسين أمن الدخل ونتائج التعليم والصحة، تماماً كما فعلت في دول أخرى.

أصبحت **البحرين** في العام ٢٠٠٦، الدولة الأولى في الشرق الأوسط والخليج العربي التي تطبق نظام التأمين ضدّ البطالة ونظام لمساعدة الباحثين عن العمل للمرة الأولى. وقد قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة تقنية عبر تقييم جدوى مثل هذا النظام ودعم صياغة التشريع وإدخاله حيز التنفيذ.

في العام ٢٠١٠، اعتمد **الأردن** نظاماً لتأمين الأمومة كانت قد اقترحته منظمة العمل الدولية. ويحول هذا النظام واجب تمويل أجور النساء خلال إجازة الأمومة من مسؤوليةٍ ملقاة على عاتق أصحاب العمل إلى عاتق التأمين الاجتماعي. هذا وقد شمل التعاون بين منظمة العمل الدولية والأردن إصلاح المعاشات التقاعدية والمبادرة المستمرة لتنمية أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية الشاملة. كما دارت نقاشات مماثلة حول تطوير أرضية الحماية الاجتماعية في **الأرض الفلسطينية المحتلة**.

وتعمل منظمة العمل الدولية مع الشركاء الثلاثة في **لبنان** على إصلاح المعاشات التقاعدية واعتماد رعاية صحية شاملة من خلال دراسة الخيارات السياساتية، وإجراء مسح للأسر اللبنانية وإعداد تقرير شامل يتضمن دراسة تحديد التكاليف.

في العام ٢٠١١، ساهمت منظمة العمل الدولية في تطوير التأمين ضد البطالة وأنظمة المساعدة في **المملكة العربية السعودية** عبر تقديم ورقة سياساتية وتقييم مالي ومسودة تشريع لكلٍّ من الأنظمة.

وفي كل من **البحرين والكويت وعُمان**، جمعت منظمة العمل الدولية بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي من خلال تحقيق الضمان الاجتماعي الذي أجرته، ومعالجتها ونشرتها. وعليه، قامت الدول الثلاث بنشر إحصائيات معينة، من أجل تطوير قاعدة بيانات حول تغطية وأداء أنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة بها.

إعداد سياسات وطنية حول فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز

عملت منظمة العمل الدولية مع الشركاء الثلاثة وأصحاب المصالح الوطنيين في **الأردن وسوريا** على إعداد سياسات حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وعالم العمل. وشمل هذا التعاون إجراء بحوث وتنظيم ورش عمل ونشاطات توعية في عمان والعقبة (الأردن) وحلب ودمشق وحمص واللاذقية (سوريا).

اجتمع كل من مدراء برنامج الإيدز الوطني والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وممثلو المجتمع المدني من كل من **الأردن وسوريا والعراق ولبنان**، في بيروت في حزيران/يونيو ٢٠١١ والتزموا بإدراج استجابة عالم العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية في برامج فيروس نقص المناعة البشرية الوطنية، الأمر الذي شكل خطوة كبيرة في مسار الحوار الاجتماعي.

ممرضة تعطي حقنة لمريض في عمان. تقدم منظمة العمل الدولية مساعدة تقنية حول إصلاح نظام الرعاية الصحية في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق في الأردن

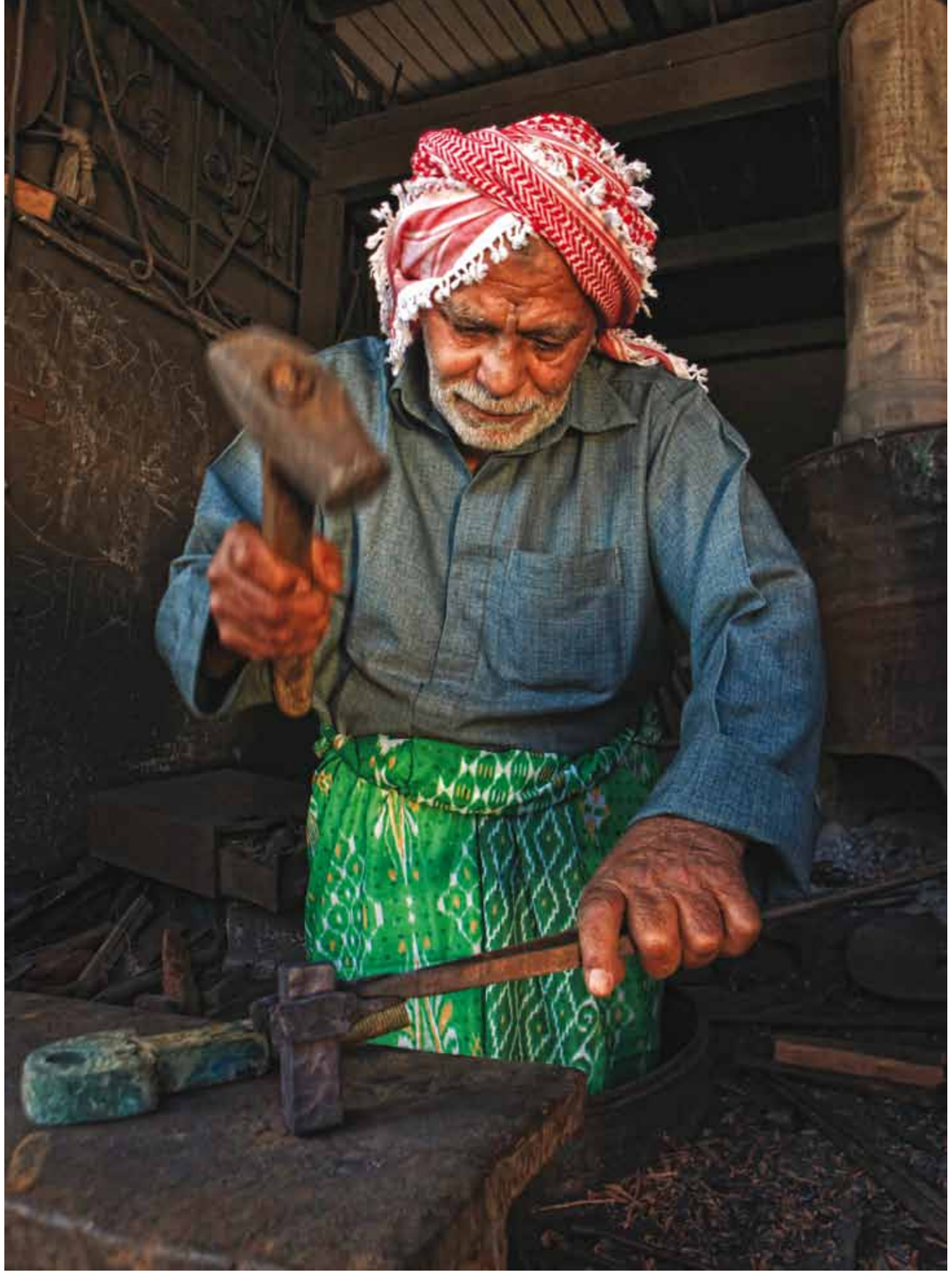

من المتوقع أن تتسع نسبة السكان ما فوق سن الـ٦٥ في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من ٩٤ في المائة خلال العقد القادم لتبلغ قرابة ١,٩ مليون شخص. وينبغي أن يستفيد هذا الحداد في المنامة من توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، التي تشمل منافع التقاعد.

حماية حقوق العمال المهاجرين

ترافق مسحان للعمال المهاجرين أجرتهما منظمة العمل الدولية في **الكويت** و**الإمارات العربية المتحدة** عام ٢٠١٠ مع توصيات ودعوات لإصلاح نظام الكفالة وتحديد حد أدنى لأجور العمال المهاجرين.

أدخل **الأردن**، عام ٢٠١٠، تعديلات على قانون العمل يضع حدًا، بشكل صارم، لمنع العمال المهاجرين من الانضمام إلى نقابات العمل. واستندت هذه التعديلات إلى توصيات منظمة العمل الدولية عقب مراجعة قانون العمل الأردني. كما أنشأت وزارة العمل إدارة الهجرة المكلّفة بإدارة هجرة اليد العاملة وتنظيمها، بناءً على خطة عمل منظمة العمل الدولية ودعمها التقني.

أدى عمل منظمة العمل الدولية مع وزارة العمل في **لبنان** منذ عام ٢٠٠٥ إلى سلسلة من التدخلات لحماية النساء المهاجرات العاملات في المنازل. وشملت هذه التدخلات تطبيق عقد عمل موحّد يعكس الحد الأدنى من معايير العمل، بالإضافة إلى مراقبة وكالات الاستخدام الخاصة وتنظيمها.

كما تم إعداد كتيّب حقوق بمساعدة منظمة العمل الدولية وتم اختباره في ١٢ لغة مع قادة المجتمعات المحلية لضمان نقل الرسائل بدقة. هذا وتم إطلاق برنامج تعاون تقني جديد عام ٢٠١١ لتوسيع مبادرات منظمة العمل الدولية، بما فيها برامج ترمي إلى بناء القدرات ونشر التوعية والدعوة إلى اعتماد تشريعات وطنية لحماية النساء المهاجرات العاملات في المنازل.

عمال منزليون مع المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، بعد التصويت على اتفاقية العمال المنزليين خلال الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠١١

العمل اللائق للعمال المنزليين يصبح قانوناً دولياً

اعتمد مندوبو الحكومات والعمال وأصحاب العمل، خلال الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي التي عُقدت في شهر حزيران/يونيو ٢٠١١، سلسلة تاريخية من المعايير تهدف إلى تحسين ظروف وشروط عمل عشرات الملايين من العمال المنزليين في جميع أنحاء العالم.

نصت إتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٩ والتوصية رقم ٢٠١ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين على ضرورة تمتع العمال المنزليين الذين يعيلون أسرهم بحقوق العمل الأساسية أسوة بالعمال الآخرين: ساعات عمل معقولة، استراحة أسبوعية لا تقل عن ٢٤ ساعة متتالية، وتقييد الدفع العيني، معلومات واضحة عن شروط وظروف العمل واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك حرية التنظيم والحق في المفاوضة الجماعية.

تستضيف المنطقة العربية نحو ٢٢ مليون عامل مهاجر، ثلثهم من النساء الآسيويات أو الأفريقيات العاملات في المنازل. يُستثنى هؤلاء العمال، على نطاق واسع، من تشريعات العمل الوطنية وأنظمة الضمان الاجتماعي وأحكام الصحة والسلامة في مكان العمل وغالبًا ما يكونون مرتبطين بأصحاب العمل من خلال نظام كفالة مقيّد.

بموجب القانون الدولي، تكمن الخطوة التالية للدول الأعضاء في تقديم معايير العمل الجديدة إلى السلطات الوطنية المختصة بهدف سن التشريعات ذات الصلة أو اتخاذ إجراءات أخرى، بما فيها التصديق.

٢٣٠٠

شخص في الكويت والإمارات العربية المتحدة شملهم مسح منظمة العمل الدولية في إطار دراسة لعام ٢٠١٠ عن العمال المهاجرين

ابتهاج المندوبين بعد إعلان نتيجة التصويت على اتفاقية العمال المنزليين خلال الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي في شهر حزيران/يونيو ٢٠١١.

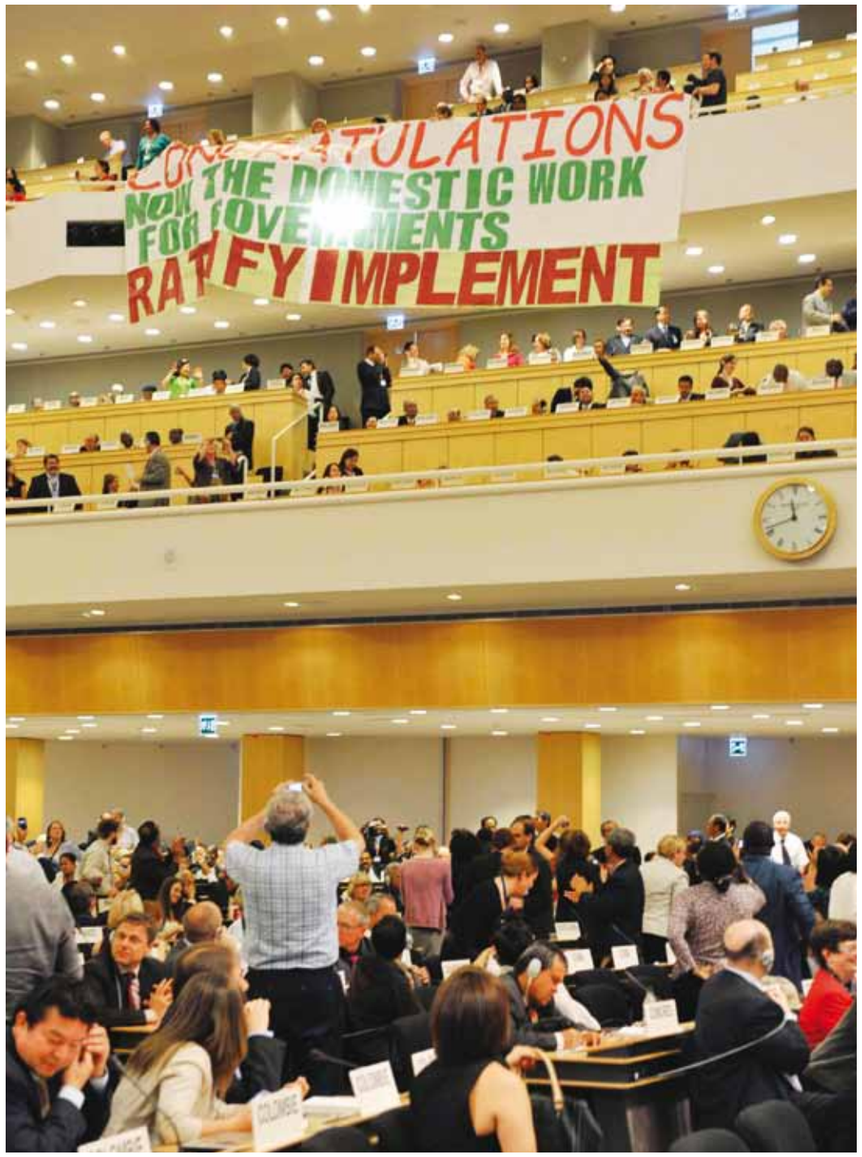

تعزيز الحوار الاجتماعي

«الحوار الاجتماعي هو حوار مجدٍ ويحترم الاختلاف في الرأي. إنه يشجع المرونة والاعتدال والتفاهم والتقارب».

أحمد لقمان، منظمة العمل العربية
المؤتمر الإقليمي العربي حول الحوار الاجتماعي
الرباط، المغرب – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

«في ظل غياب منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية القوية، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدور محوري في احتضان الثورة من خلال صياغة شعاراتها وتوفير إطار لها».

مروان شريف، نقابي تونسي
الفريق الرفيع المستوى حول الشباب العربي: التطلع إلى العدالة الاجتماعية
الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي
جنيف، سويسرا – حزيران/يونيو ٢٠١١

قاعة الاجتماعات خلال افتتاح الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي في جنيف في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١. تجمع منظمة العمل الدولية، كل عام، ممثلين عن العمال وأصحاب العمل والحكومات من ١٨٥ دولة عضو – في ما يعتبر أوسع لقاء ثلاثي في العالم – لصياغة سياسات وبرامج عالمية تعزز العمل اللائق للجميع.

يتخلل الحوار الاجتماعي كل أنواع التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر الحوار الاجتماعي الأداة الأنسب لضمان ظروف معيشة وعمل أفضل وعدالة اجتماعية أكبر. تساعد منظمة العمل الدولية الشركاء الثلاثة في إقامة علاقات عمل سليمة وفي تكييف قوانين العمل لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين إدارة العمل.

المؤتمر الإقليمي العربي حول الحوار الاجتماعي

عُقد أول مؤتمر إقليمي عربي حول الحوار الاجتماعي في الرباط في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠. ونظمت هذا المؤتمر، الذي امتد على ثلاثة أيام، منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية. وسلّط المؤتمر الضوء على التجارب الإقليمية والدولية في الحوار الاجتماعي والبرامج القطرية للعمل اللائق وشراكات القطاعين العام والخاص وأولويات الحماية الاجتماعية.

خَلُص الاجتماع إلى التزام بتعزيز الأطر الوطنية للحوار الاجتماعي من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية وإعطاء الأولوية للحوار الاجتماعي في مشاريع التعاون التقني مع منظمة العمل الدولية، مع إدخال إصلاحات على التشريعات وإطلاق حملات التوعية وتمكين مجموعات العمال وأصحاب العمل ومعالجة ظروف العمل غير النظامي واعتماد نهج قائم على احترام الحقوق بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

حددت الأجندة العربية للتشغيل التي اعتمدتها ٢٢ دولة عربية خلال المنتدى العربي للتشغيل عام ٢٠٠٩ تعزيز الحوار الاجتماعي الوطني والإقليمي كمجال ذات أولوية للعمل وشجّعت على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية.

تشجع الأجندة المذكورة الحكومات على المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي وتطبيقها. وتؤكد أن الحوار الاجتماعي الفعال مرتبط بكل الحريات العامة – ولاسيما حرية التعبير. وتهدف هذه الأجندة إلى تعزيز الحوافز والقنوات من أجل تشجيع آليات الحوار الاجتماعي وإحيائها وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين.

تحسين محو الأمية القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تُذكّر الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية خير تذكير بأن الديمقراطية والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية هي في صميم تطلعات الشعوب لتقرير مستقبلهم ومصيرهم. وتعتبر حرية تكوين الجمعيات أساسية لضمان كل حقوق العمل الأخرى وجزءًا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

يهدف برنامج طويل الأجل لتعزيز منظمات العمال في الدول العربية من خلال محو الأمية القانونية والاقتصادية والاجتماعية إلى تلبية حاجات العمال ومنظماتهم في **البحرين والأردن والكويت ولبنان وعُمان وسوريا واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة**. يتضمن هذا البرنامج تصميم برنامج تدريبي لمحو الأمية القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمصادقة عليه وإعداد ونشر سياسة وملخصات بشأن القضايا ذات الأولوية لإحاطة قادة العمل علماً بها، بالإضافة إلى تدريب المدربين للمساهمة في التحليل والتدريب وتنظيم العمال غير المنظمين – ولاسيما في القطاع الخاص والاقتصاد غير النظامي.

بالتالي، عقد الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، في إطار هذا البرنامج، مؤتمره التأسيسي وأنشأ الاتحاد الفلسطيني العام لنقابات العمل إدارةً للمساعدة القانونية لدعم العمال الفلسطينيين في إسرائيل. كما دعا الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى معالجة قضية العمالة وسياسات الأجور.

تعزيز المشاركة من خلال التنظيم

تأسس المنتدى النقابي الديمقراطي العربي الإقليمي في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١١ بمساعدة منظمة العمل الدولية. وقد وسّع تعزيز دور النقابات العمالية العضوية لتشمل المجموعات التي يَصعُب تقليديًا تنظيمها، مثل النساء والشباب والمهاجرين والعمال في الاقتصاد غير النظامي.

ساعدت منظمة العمل الدولية، في **الأرض الفلسطينية المحتلة**، في إعادة إحياء اللجنة الثلاثية الوطنية وتعزيزها لضمان الانخراط الفعال لمنظمات العمال وأصحاب العمل في الحوار بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية. بعد إطلاق إعلان تورينو عام ٢٠١٠، تم إنشاء مجلس فلسطيني اقتصادي واجتماعي.

في **الأردن**، تم إدخال تعديلات على قانون العمل الوطني تسمح للعمال المهاجرين بالانضمام إلى نقابة العاملين في صناعة الألبسة. وحققت هذه التعديلات زيادة بثلاثة أضعاف في عدد المصانع التي تضم موظفين ممثلين في نقابة العاملين في صناعة الألبسة. وأدى إطلاق برنامج «عمل أفضل» في الأردن إلى تشكيل لجان لإدارة العمل تضم ممثلين عن أكثر من ٩٠ في المائة من المصانع.

١٥٠٠

عامل فلسطيني حصلوا على المشورة القانونية عام ٢٠١١ من قبل العيادة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي يحظى بدعم منظمة العمل الدولية

٨٧٪

من القوى العاملة الفلسطينية موظفة في مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة.

تعزيز الشركات الصغيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة

فيما تواصل منظمة العمل الدولية دعمها للسلطة الفلسطينية في توفير استجابة متكاملة للتحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموجودة والناشئة، من الواضح أن القطاع العام قد بلغ الحد الأقصى من قدرته الاستيعابية وأن تعزيز القطاع الخاص بات أولوية.

أعدّت منظمة العمل الدولية إطار سياسة حول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وقدمته إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني عام ٢٠١٠.

أجرت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية، مسحاً وطنياً لأصحاب ومدراء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحليلاً للثغرات الموجودة في قدرة اتحاد الغرف.

كما سهّلت منظمة العمل الدولية إقامة آلية تعاون داخل الاتحاد وبين الغرف. وتُستخدم نتائج التقييمات وتوصياتها لصياغة إستراتيجية لبناء القدرات وتحقيق النمو. ومهّد ذلك الطريق لاتحاد الغرف لأخذ زمام المبادرة في تعزيز النمو من خلال إستراتيجية نمو مستدامة وشاملة للقطاع الخاص وتوفير أفضل لخدمات قائمة على السوق لمجتمع الأعمال.

ركّز البرنامج أيضاً على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنسي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية. وأدت منظمة العمل الدولية دوراً أساسياً في تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء المكلفة بدور استشاري وتشاوري وتنسيقي.

تشكل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كهذه، العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني.

دعم المؤسسات الفعالة

قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لإجراء دراسة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل إنشاء وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرفة صناعة الأردن. كما نظمت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز تورينو، عام ٢٠١١، ورشة عمل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية للغرفة، ما سهّل إطلاق نقاش حول أدوار الغرف المختلفة وساعد في إقامة وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى غرفة صناعة الأردن. كما وفّرت منظمة العمل الدولية تدريباً مباشراً من خلال مجموعة الأدوات الجديدة لاستحداث بيئة مؤاتية للمؤسسات المستدامة بغية مساعدة المؤسسات في الانخراط بفعالية في الحوار الاجتماعي. ويحتل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في البرنامج الوطني للعمل اللائق في الأردن (٢٠١٢-٢٠١٥).

ساعدت منظمة العمل الدولية في تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات أصحاب العمل في **عُمان** من خلال إعداد تقرير تقييمي شامل مع توصيات سهلت اتخاذ القرارات بشأن تحديد الأولويات وإعادة تنظيم غرفة تجارة وصناعة عُمان. بالإضافة إلى ورشة العمل، درّبت منظمة العمل الدولية موظفين من الغرفة على صنع القرارات. كما أجرت مسحاً لمئة وخمسين شركة ونظمت مجموعات تركيز ومقابلات رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين وقدمت تحليلاً لبيانات مقارنة. وقد تُوج هذا العمل بتقرير «بيئة مؤاتية للمؤسسات المستدامة» لسلطنة عُمان.

رجل يبيع غطاء الرأس التقليدي المعروف بالكفية في سوق محلي في عمّان. ستمنح وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرفة صناعة الأردن، أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة كهذا الرجل صوتاً في الحوار الاجتماعي.

ضمان الحقوق في العمل

نساء يعملن في مصنع لحياكة الثياب في سوريا

تتولى منظمة العمل الدولية الحفاظ على نظام خاص بمعايير العمل الدولية وتطويره بهدف تعزيز فرص الرجال والنساء في الحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية، والإنصاف، والأمن والكرامة.

المصادقة على معايير العمل

تعيد أجندة العمل العربية للتشغيل التأكيد على التزام الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتطبيق معايير العمل الدولية من أجل تعزيز ثقافة من الحوار الاجتماعي والحقوق في العمل.

وفي إطار حملة توعية بالحقوق، قامت منظمة العمل الدولية بتدريب ١٢،٠٠٠ رجل وامرأة من القطاعين العام والخاص في خمس محافظات **يمنية** على امتداد سنتين. وتشكل هذه المبادرة جزءاً من الدعم الذي تقدمه المنظمة للحوار الإجتماعي الرامي إلى دمج القضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في حوكمة سوق العمل.

وفرت منظمة العمل الدولية كذلك الدعم لإنشاء مجموعات عمل ثلاثية الأطراف من أجل إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في عملية صنع السياسات والتخطيط لسوق العمل على المستوى الوطني في **سوريا، ولبنان والأردن**. وقد تم تعزيز قدرة هذه المجموعات من خلال زيادة في عدد دورات التوعية حول معايير العمل الدولية – لا سيما الاتفاقيات المرتبطة بالمساواة في الأجر، والتمييز، والعمال ذوي المسؤوليات العائلية وحماية الأمومة.

وقد عقدت ندوة تدريبية فنية ثلاثية الأطراف حول الحق في الضمان الإجتماعي في **سوريا** عام ٢٠١٠، أقر خلالها المشاركون من الأطراف الثلاثة بأهمية الاتفاقية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الإجتماعي. كما دعوا منظمة العمل الدولية إلى إجراء دراسة حول مواءمة القوانين السورية مع الاتفاقية رقم ١٠٢، وطلبوا مساعدتها في بلورة إستراتيجية خاصة بالمصادقة على الاتفاقية.

إصلاح قانون العمل وإنفاذه

وفي عام ٢٠١٠، أقر مجلس الوزراء في **الأرض الفلسطينية المحتلة** قانوناً جديداً للتعاونيات جرت صياغته بموجب توصيات منظمة العمل الدولية.

وفي **الكويت**، أنشئت عام ٢٠١٠ لجنة استشارية لشؤون العمل تضم ممثلين عن الحكومة، وأصحاب العمل والعمال. اعتمدت البلاد كذلك قانون عمل جديد للقطاع الخاص.

وفي **الأردن**، قامت الحكومة بتعزيز الإجراءات القانونية بحق أصحاب العمل الذين ينتهكون الاتفاقية رقم ٨١ من أجل تحسين ظروف وشروط عمل العمال الأجانب الذين أعطي لهم حق الانضمام إلى نقابة العاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة. كما باشرت في نشر «لوائح سوداء» وأخرى «ذهبية» لتسليط الضوء على المؤسسات التي تعامل موظفيها معاملة سيئة من جهة وجيدة من جهة أخرى.

وفي عام ٢٠١٠، نجحت سلطنة **عُمان** في إدخال تحسينات على الإطار القانوني لديها، فضلاً عن تعزيز قدرتها الوطنية في مجال الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، من خلال تأسيسها الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان في مؤتمر حضرته خمسون نقابة من النقابات السبعين في البلاد. وتسعى النقابة العمالية المستقلة الأولى في البلاد إلى تطوير قدرتها على المفاوضة الجماعية وعقد الاتفاقات الجماعية، بعد أن وضعت دستورها الخاص بمساعدة منظمة العمل الدولية. وفي غضون ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز الوعي وبناء القدرات في مجال حرية التنظيم، والتفاوض الجماعي والحوار الإجتماعي في سياق البرنامج الوطني للعمل اللائق (٢٠١٠-٢٠١٣).

وقد جرى الإقرار بأهمية تفتيش العمل في تعزيز العمل اللائق على نطاق واسع، إلا أن العديد من هيئات التفتيش تعاني من نقص في الموارد وتعجز عن ترك أثر كبير في أماكن العمل. وفي إطار معالجة هذا الواقع، قامت منظمة العمل الدولية بتوفير المساعدة الفنية في تطبيق الاتفاقيات المرتبطة بالحوكمة، كما أتاحت مواداً باللغة العربية حول تفتيش العمل في **لبنان، وسوريا، واليمن، والأرض الفلسطينية المحتلة وسلطنة عُمان**.

تعزيز المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة

أعطت منظمة العمل الدولية الإرشادات اللازمة لتشكيل لجنة توجيهية وطنية ثلاثية الأطراف تتولى قيادة الجهود المبذولة في قضايا الإنصاف في الأجر في **الأردن**، كما ساعدت في تطوير خطة خاصة بتأمين الأمومة، إلى جانب إعدادها لمواد توعوية حول مفهوم المساواة في الأجر عن الأعمال ذي القيمة المتساوية، وترجمتها لأداة تقييم الوظائف المحايد إزاء النوع الاجتماعي إلى اللغة العربية. وتشمل المرحلة القادمة من البرنامج إنشاء لجان فرعية للإعلام والتوعية من أجل تعزيز الوعي بقضايا المساواة في الأجر، فضلاً عن ممارسة الضغوط بهدف تعديل القانون الوطني تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠، وتطوير قدرة مكونات المنظمة على الاضطلاع بعمليات تقييم محايد إزاء النوع الإجتماعي للوظائف.

مكافحة الاتجار والعمل الجبري

في الشرق الأوسط، يعمل العديد من المهاجرين قسراً في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وغيرهما من القطاعات القائمة على كثافة اليد العاملة. وفي عدد من البلدان، يجد العمال المنزليون أنفسهم في أوضاع مشابهة لحالات العمل القسري، بحيث يُمنعون من ترك منازل مستخدميهم تحت وطأة التهديد أو العنف.

وتعاونت منظمة العمل الدولية مع السلطات المعنية بإنفاذ القانون في **الأردن** من أجل تحديد قضايا العمل الجبري والاتجار بالبشر والتحقيق فيها ومقاضاتها على نحو أفضل. وما اعتماد قانون لمكافحة الاتجار عام ٢٠٠٩ وتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عام ٢٠١٠ سوى نتائج مباشرة لهذا الجهد التعاوني. ومنذ ذلك الحين، أطلقت اللجنة المذكورة الإستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٠-٢٠١٢) بدعم من منظمة العمل الدولية التي قدمت أيضاً المساعدة في صياغة المبادئ التوجيهية التشغيلية لوحدة إنفاذ مشتركة. وتسعى وزارة العمل ومديرية الأمن العام إلى إنشاء وحدة مشتركة لمكافحة الاتجار تتولى معالجة قضايا الاتجار بالبشر، أي إجراء التحقيقات وإحالة قضايا أمام القضاء.

وعام ٢٠١١، وضعت منظمة العمل الدولية خرائط للاتجار بالبشر لغايات الاستغلال في العمل أو الاستغلال الجنسي في **الأردن، ولبنان، والكويت والإمارات العربية المتحدة** من أجل إعداد صانعي السياسات، والحكومات وموفري الخدمات لتنفيذ تدخلات موجهة بشكل أفضل.

القضاء على عمل الأطفال

شهد العقد الماضي تحسناً ملحوظاً في القضايا المرتبطة بعمل الأطفال في الدول العربية. فقد أظهرت الدول والمجتمعات العربية التزاماً بمعالجة مسألة عمل الأطفال، إذ قارب معدل المصادقة على الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسن والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال نسبة ١٠٠ في المائة. وقامت بعض البلدان بإصلاحات قانونية لرفع السن الأدنى للقبول في العمل، فضلاً عن إجراءات أخرى مرتبطة بحماية الأطفال.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق على مستوى التشريع لمكافحة عمل الأطفال في الدول العربية، تعاني معظم البلدان من نقص في الرصد الفعال وآليات التطبيق، فضلاً عن أن العديد من الأطفال يعملون في الاقتصاد غير النظامي حيث نادراً ما يطبق قانون العمل.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وعلى إثر مسح نوعي مشترك أجرته منظمة العمل الدولية واليونيسيف، صادق أصحاب المصلحة على المستوى الوطني في **سوريا** على السياسة الوطنية والبرنامج الإطاري للقضاء على عمل الأطفال. وإلى جانب المشورة الفنية التي قدمتها منظمة العمل الدولية خلال مرحلة الصياغة، عقدت هذه الأخيرة عشر ورش عمل لبناء القدرات توزعت على عدد من المحافظات وتناولت مسائل مثل خطة العمل الوطنية، وتفتيش العمل، ومعايير العمل الدولية، ودور النقابات العمالية ودور أصحاب العمل، وذلك في إطار برنامج شامل لتطوير القدرات.

وبحسب دراستين أجرتهما منظمة العمل الدولية وجامعة القديس يوسف في **لبنان** عام ٢٠١١، تبين أن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتسرب المدرسي قد أديا إلى زيادة في عمل الأطفال في مختلف أنحاء البلاد، لا سيما في الشمال والبقاع. وباتت قضية الأطفال المهمشين، لا سيما الأطفال العاملين في الشوارع، هدفاً أساسياً في تدخلات الحكومة في البيان الوزاري لعام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١، تولت وزارة الشؤون الاجتماعية صياغة إستراتيجية خاصة بالأطفال الذين صودفوا يعملون أو يعيشون في الشوارع، بعد الانتهاء من وضع إستراتيجية وطنية للتعليم عام ٢٠١٠.

ويتمثل أحد أهداف مشروع منظمة العمل الدولية «نحو أردن خالٍ من عمل الأطفال» في إقامة أنظمة رصد شاملة لعمل الأطفال بهدف تحسين عمليات الإبلاغ والإحالة والمتابعة. ومن شأن هذا المشروع أن يساهم في وضع خطة عمل لمعالجة مسألة عمل الأطفال في **الأردن** وإشراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك الوزارات التابعة للحكومة، والمنظمات المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ومجموعات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين) من خلال اللجنة الوطنية لعمل الأطفال ولجنتها الفنية، اللتين ترأسهما وتديرهما وزارة العمل.

١٠٠,٠٠٠

طفل في لبنان وقعوا ضحية عمالة الأطفال والاتجار بهم. ويسجل لبنان أعلى نسبة من الأطفال العاملين (بين ١٠ و١٧ عام) في العالم.

١,٠٠٠,٠٠٠

تأوي اليمن مليون طفل عامل، معظمهم في مجال صيد الأسماك أو الزراعة.

أطفال يعملون في جمع قصب السكر في شمال العراق

تحسين المعايير في صناعة الغزل والنسيج والألبسة في الأردن

برنامج عمل أفضل هو ثمرة شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والدولي. وهو يجمع ما بين خبرة منظمة العمل الدولية في مجال معايير العمل من جهة وخبرة مؤسسة التمويل الدولية في تطوير القطاع الخاص من جهة أخرى.

ويكمن الهدف من برنامج عمل أفضل للأردن في الحد من الفقر عبر توسيع فرص العمل اللائق في قطاع الألبسة. ويرمي هذا البرنامج إلى زيادة تنافسية الصناعة من خلال تحسين الأداء الاقتصادي على مستوى المؤسسات وتعزيز التقيّد بقانون العمل الأردني ومعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. فهو يساهم في تعزيز التقيد بمعايير العمل من خلال تقييم الظروف الراهنة في مكان العمل وتزويد المؤسسات بخدمات استشارية وتدريبية مفصلة على قياس الإحتياجات.

أضف إلى ذلك التعاون الوثيق بين برنامج عمل أفضل للأردن وأصحاب المصلحة من أجل تطبيق مبادرات قطاعية جديدة، مع التركيز بشكل خاص على قضايا مرتبطة باليد العاملة المهاجرة مثل ساعات العمل، وحظر التجوّل، وعقود العمل، ورسوم التوظيف وظروف الإقامة. وتشكل هذه الجهود تتمة للخدمات المتوفرة في إطار برنامج عمل أفضل للأردن على مستوى المنشآت كجزء من استراتيجية شاملة لمعالجة التحديات الكبيرة التي تواجهها صناعة الألبسة في الأردن منذ سنوات عدة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء من مجموع العاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة في الأردن تبلغ ٦٠ في المائة، فيما تصل نسبة المهاجرات من هؤلاء النساء إلى ٧٥ في المائة، علماً أن الفئتين المذكورتين هما من الجهات المستفيدة الأساسية التي تستهدفها أنشطة منظمة العمل الدولية. ويشمل البرنامج مسائل مثل تحسين الحوار الإجتماعي على مستوى المنشآت والقطاعات، والسلامة والصحة المهنيتين، والحد الأدنى للمعيشة، وعدم التمييز في العمل وساعات العمل المفرطة.

وبناء على التقدم المحرز منذ وضع البرنامج في عام ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الوزراء قراراً عام ٢٠١٠ يقضي باعتبار هذا البرنامج إلزامياً.

وبحلول عام ٢٠١٢، انضمت أكثر من ٥٠ منشأة، أي ما يزيد عن ٩٠ في المائة من اليد العاملة في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، إلى برنامج عمل أفضل للأردن. وقد أحرزت المنشآت التي توظف حوالي ٣٥,٠٠٠ عامل تقدماً ملحوظاً قابلاً للقياس على مستوى شروط العمل.

ويتولى حالياً فريق متعدد الاختصاصات من جامعة تافتس (Tufts) الأميركية قيادة الجهود المبذولة على مستوى قياس الأثر، وهذه فرصة غير مسبوقة لقياس الأعمال وحالة التطور من أجل تحسين معايير العمل.

Io, . . .

امرأة عاملة في المصانع تسجلت في برنامج عمل أفضل للأردن. وتشكل النساء ٦٠ في المائة من القوة العاملة في مجال صناعة الملابس في الأردن بالمقارنة مع ٥ في المائة فقط يعملن في قطاع البيع بالتجزئة و ٣٠ في المائة في قطاعات صناعية أخرى

BETTER WORK
Jordan

«يتعين على منظمة العمل الدولية أن تستمر في معالجة الظروف غير المقبولة، المفروضة على العمال في الأراضي العربية المحتلة. واسمحوا لي أن أعبر مجدداً عن تضامني مع نضال الشعب الفلسطيني وتطلعاته الشرعية بالعيش في دولة فلسطينية جديدة ومستقلة.»

خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية
الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ
كيوتو، اليابان – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

اعتادت منظمة العمل الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية أن تعد تقريراً سنوياً حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية، وغزة والجولان. ويدعو التقرير الذي تم رفعه إلى الدورة المئة لمؤتمر العمل الدولي إستبدال المنطق الأمني بـ «منطق إنمائي يقوم على رؤية طويلة الأجل للمصالح الاقتصادية والمصالح المتصلة بالعمل والأمن الإنساني لجميع النساء والرجال في المنطقة».

ويشير تقرير عام ٢٠١١ إلى أن الحصار المتواصل المفروض على قطاع غزة قد أدى إلى اعتماد أربعة أخماس السكان على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء، وتحويل «اقتصاد الأنفاق» غير النظامي إلى المحرك الأساسي لأنشطة اقتصاد البقاء. ويبلغ معدل البطالة لدى الشباب ٣٩ في المائة، وهي نسبة عالية مقارنة مع المعدل السائد في المنطقة.

يلحظ التقرير أيضاً تشديد القيود المفروضة على الفلسطينيين الحاملين لرخص إقامة في القدس الشرقية المحتلة، مع مواصلة هدم المنازل وإلغاء بطاقات الهوية. كما يفيد بأنه في حين زادت الحكومة الإسرائيلية من الدعومات المخصصة للتنمية الزراعية في غور الأردن، لا يزال وصول الفلسطينيين للمياه والأراضي مقيداً، كما جرى هدم منازلهم وغيرها من البنى التحتية.

ويبين التقرير ضرورة رفع إمكانيات الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية إلى حدها الأقصى من أجل المساهمة الفعالة في التخفيف من وطأة الفقر، وتوفير الحماية للعاطلين عن العمل، وإتاحة بدائل قابلة للحياة للفلسطينيين الذين يعتمدون حالياً على العمل في المستوطنات من أجل تأمين دخلهم.

يدعو التقرير كذلك إلى إعادة النظر في نظام الأجور (بما في ذلك مسألة الحد الأدنى للأجور)، ووضع آليات فعالة لتسوية شكاوى العمال الفلسطينيين ضد أصحاب العمل الإسرائيليين، فضلاً عن الاستفادة من قدرة المرأة في سوق عمل يعاني من شرذمة كبيرة، واتخاذ تدابير مؤسسية صارمة للحوار الإجتماعي في الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ويظهر التقرير ضرورة «أن تقترن عملية إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات بعد اجتماعي متين بإجراءات أخرى. ولا يعني غياب دولة معترف بها عالمياً بعدم وجوب اتخاذ هذه الإجراءات الآن، كجزء لا يتجزأ من عملية إقامة الدولة».

أصبح اقتصاد الأنفاق المحرك الأساسي لأنشطة البقاء الاقتصادية في غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي المستمر.

حزمة «النوع الإجتماعي وروح المبادرة معاً» لمصلحة الفلسطينيات المقيمات في المخيمات اللبنانية

تختلف حزمة «النوع الإجتماعي وروح المبادرة معاً» التي أطلقتها منظمة العمل الدولية عن مواد التدريب التقليدية في مجال الأعمال، كونها تسلط الضوء على المهارات الرئيسية المرتبطة بريادة الأعمال من منظور النوع الإجتماعي، بغض النظر عما إذا كانت تطبق لإطلاق مشاريع فردية أو عائلية أو جماعية، أو تحسينها.

وفي إطار مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، عقدت منظمة العمل الدولية سلسلة من ورش العمل الخاصة بتدريب المدربين حول الحزمة المذكورة. وتهدف هذه الورش إلى بناء قدرات المؤسسات المشاركة في تنمية ريادة الأعمال في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة الفلسطينيين في لبنان، كما أنها تساعد المنظمات الشريكة لمنظمة العمل الدولية في تعزيز تطوير المنشآت لمصلحة النساء الفقيرات اللواتي يرغبن بإطلاق مشاريع صغيرة أو يشاركن في إحداها.

وإلى جانب توفير المهارات الأساسية في مجالات الأعمال، والمال والتسويق، تُعدّ الورش المشاركات من أجل توفير التدريب لنساء أخريات من ذوات الدخل المنخفض اللواتي يتولين إدارة أنشطة تجارية صغيرة من خلال مؤسسات فردية أو عائلية أو جماعية.

تمكين وحماية النساء في العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة

في إطار الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شاركت ست وكالات تابعة للأمم المتحدة في برنامج مشترك حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ركز تدخل منظمة العمل الدولية على التمكين الاقتصادي للنساء، لا سيما الناجيات من عنف قائم على النوع الإجتماعي.

وعام ٢٠١٠، أجرت اللجنة الوطنية الثلاثية الأطراف لتشغيل النساء المنشأة حديثاً، استعراضاً لقوانين العمل، صادقت عليه وزارة العمل في غضون عام.

وتقدم هذه اللجنة المساعدة للوزارة والشركاء الإجتماعيين في تطبيق السياسات الرامية إلى تعزيز تشغيل النساء وتوفير الحماية لهن في مكان العمل، فضلاً عن تدابير أخرى لدمج مسألة النوع الإجتماعي في عمليات الاستعراض المستقبلية لقانون العمل الفلسطيني.

وعام ٢٠١١، عقدت منظمة العمل الدولية دورات تدريبية لأعضاء في اللجان الإدارية في ٢٠ تعاونية تعنى بالمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية حول تعزيز الوعي، وتطوير المهارات المرتبطة بالأعمال، والإرشاد، والإدارة، والحوكمة والتسويق. وقد قُدمت هبات لاثنتي عشرة تعاونية من التعاونيات المشاركة، كما أنشأت مجموعة من المرشدين بهدف دعم تطوير التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجرى إطلاق برنامج تجريبي بشأن بناء القدرات لصالح ٢٥٠ إمرأة فلسطينية من صاحبات المشاريع الصغيرة من أجل التعريف بمنهجية التدريب لحزمة «النوع الإجتماعي وروح المبادرة معاً» وعرضها. والجدير بالذكر أن العديد من النساء المهندسات اللواتي استفدن من تدريب منظمة العمل الدولية والجامعة الإسلامية تمكنّ من إيجاد وظائف في قطاع البناء.

تم تدريب ٢١٤

عضواً في اللجان الإدارية للتعاونيات حول الحكم الرشيد، ومبادئ التعاونيات ومهارات التواصل.

«لقد أتاح لي التدريب المرتبط بحزمة «النوع الإجتماعي وروح المبادرة معاً» الاطلاع على فرص ضمن الجماعة المحلية التي أنتمي إليها لم تخطر على بالي يوماً. كما أنني أشعر بثقة أكبر لناحية وضع خطط الأعمال وتقييمها».

منال، لاجئة فلسطينية في لبنان، حول برنامج منظمة العمل الدولية «النوع الإجتماعي وروح المبادرة معاً»

يساهم مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية الذي أطلقته منظمة العمل الدولية في لبنان في زيادة وصول رائدات الأعمال الفلسطينيات إلى الموارد والأسواق. والمثال على ذلك صاحبة متجر النسيج هذه في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة.

يتم تنظيم أنشطة تدريبية في مجال إنتاج التوابل ومعايير النظافة لمصلحة رائدات الأعمال الفلسطينيات في مخيم نهر البارد في لبنان، كجزء من دورة دراسية حول معايير الإنتاج ضمن مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية.

في ما يلي الجهات التي وفرت الدعم لأنشطة منظمة العمل الدولية في الدول العربية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمفوضية الأوروبية، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، وصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام، وحكومة المملكة العربية السعودية، والحكومة الكويتية، والحكومة التركية، والحكومة الأردنية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومركز تطوير الأعمال – الأردن، ووزارة العمل الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والحكومة السورية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصلتك لتوظيف الشباب في قطر، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحكومة الإمارات العربية المتحدة والحكومة النروجية.

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان – القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨-١١
رياض الصلح بيروت ١١٠٧٢١٥٠
بيروت – لبنان
www.ilo.org/arabstates

ISBN 978-92-2-619622-3